

يهتم القانون العام بدراسة الدولة من جوانبها السياسية والإدارية والمالية والجنائية ، القانون الدستوري بفروع القانون العام ليستكلها على درجة واحدة من القوة، العالقة متدرجة حسب فروع القانون العام. إن عالقة القانون الدستوري تعدجد متينة مع القانون الإداري، يرى من المستحسن ضمها تحت عنوان القانون العام، والبعض الآخر يرى في القانون الدستوري ويعين تطبيق المبادئ الأساسية للدولة التي تولى تحديدها القانون الدستوري الذي نظم ورغم صعوبة التفرقة بين القانون الدستوري والقانون الإداري أن الفقهاء في محاولتهم وعالقة القانون الدستوري أيضا متينة بالقانون المالي الذي يخص ميزانية الدولة وطرق وقد كانفرعا من القانون الإداري وإستقل نتيجة أهمية هذا القانون إلى عهد قريب التي صلتها بالقانون الدستوري جد قوية نظرا ألن الدستور يعد أهم مصادرها التشريعية، بعدد الدساتير كمبدأ الشرعية(1) - عالقة القانون الدستوري والقانون الدولي العام: يعرف القانون الدولي العام بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع وما يقوم في إطاره من عالقات بين أشخاصه القانونية، فيحين القانون الدستوري يهتم إرتبط بسيادتها الداخلية والخارجية وموضوع والمسؤولية الدولية في حالت اعتبرتأعمال غير